المبارزة حول حرية الملاحة الدولية وأمن الخليج

د.خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

تزدحم المشاريع والمبادرات من أجل تأمين سلامة الملاحة في مضيق هرمز وجواره. ويدور سباق دبلوماسي في سياق صراع دولي- إقليمي حول أمن الخليج. وزادت الممارسات الإيرانية الأخيرة من المخاوف لأن إعاقة الملاحة وتهديدها يمسّ شريانا حيويا لاقتصاد العالم.

لكن، أخذ ينقلب السحر على الساحر، وبدل أن تكون المشاغبة تحت سقف معين لورقة إيرانية رابحة (مع إثبات التحكم بألف وخمسمئة ميل على ضفاف الخليج) سرعان ما قفز إلى واجهة الاهتمام أمن الخليج وكيفية تأمين الملاحة وحماية ناقلات النفط، وذلك بدلا من التركيز على العقوبات الأميركية وكيفية التصدي لها.

وأصبح همّ إيران مراقبة الخطط الأميركية والأوروبية بخصوص حماية الملاحة البحرية في الخليج، ومقابل السعي الأميركي لتسجيل النقاط من خلال تحالف "حارس" لحماية الملاحة والحذر الأوروبي في الانخراط إلى جانب واشنطن، تبرز في هذا المضمار مبادرة روسية غامضة بشكل مقصود تتلاقى مع دور صيني خفي في تحريض طهران على التصعيد. هكذا يبدو الموقف مفتوحا ولا تبدو المبارزة الحالية في طريقها إلى الحسم لكنها تحمل في طياتها مخاطر الانزلاق إلى مواجهة محدودة أو نزاعات بالوكالة إذا تعطلت سبل العودة إلى طاولة المفاوضات.

ندرك أهمية الرهانات والتجاذبات حول هذه الممرات المائية إذ يمر عبر مضيق هرمز حوالي 85 في المئة من صادرات النفط الخام إلى الأسواق الآسيوية، كما يعبره ما يتراوح بين 30 إلى 40 في المئة من النفط المنقول بحرا على مستوى العالم، كما تعبره ما بين 20 و30 ناقلة نفط يوميا، مع العلم أنه في العام 2017 عبره نحو 17.2 مليون برميل من النفط يوميا، وفي الإجمال خمس إنتاج النفط الإجمالي يمر من هناك.

ويوم الجمعة التاسع عشر من يوليو تفاقمت "حرب ناقلات النفط" مع احتجاز الحرس الثوري الإيراني لناقلة نفط بريطانية، وبعد روايات إيرانية متناقضة أقر رئيس البرلمان الإيراني الدكتور علي لاريجاني أن الاحتجاز كان ردا على "القرصنة البريطانية" في إشارة إلى قيام البحرية الملكية في وقت سابق باحتجاز ناقلة نفط إيرانية في مضيق جبل طارق تنفيذا لقرار الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على سوريا. ولا يعد مفاجئا تصرف الحرس الثوري الإيراني الذي أتى بعد يوم على تصريح للمرشد الأعلى علي خامنئي باتخاذ قرار الرد على احتجاز ناقلة النفط الإيرانية.

مقابل تعثر أو تأخر تنفيذ المشروع البريطاني القاضي بإنشاء قوة أوروبية للأمن في الخليج، يبدو التحالف العسكري تحت قيادة واشنطن الأكثر جدية وفي طور البلورة العملية

في هذا الإطار يبدو أنه بالقياس مع حرب الناقلات السابقة بين 1984 و1988 أن البحرية الإيرانية وخاصة البحرية التابعة للحرس الثوري أصبحت أكثر جاهزية للقيام بما يعتبره البعض شبيها بأعمال القرصنة في عرض الصومال. لكن الخطورة أن هذه الأعمال تعيد التركيز على الحيوية الاستراتيجية والتجارية لهذه المنطقة في عالم اليوم.

نشهد إذن اختبارا للقوة بين واشنطن وطهران، ويبدو أن هامش المناورة غير محدود عند اللاعب الإيراني المراهن على الارتباك الغربي وعلى عدم وجود قرار بالحرب عند الرئيس دونالد ترامب، مع اكتفاء واشنطن بالتخطيط لتحالف دولي يضمن أمن الطرق البحرية والملاحة في الخليج.

مقابل تعثر أو تأخر تنفيذ المشروع البريطاني القاضي بإنشاء قوة أوروبية للأمن في الخليج، يبدو التحالف العسكري تحت قيادة واشنطن الأكثر جدية وفي طور البلورة العملية.

بالرغم من أن مبادرة بريطانيا تقضي بتحرك أوروبي مستقل ومحصور الهدف، تبدو المقاربة الأوروبية متكاملة بشكل غير مباشر مع المقاربة الأميركية لأن تعزيز الحشد الدولي في الخليج مرفوقا بانتشار سفن حربية ومدمرات وطائرات يحرج إيران ويضيّق خياراتها.

تخشى إيران من "عسكَرة" الخليج وملئه بالقوات، وربما لا تنكفئ بل ترتكب الخطأ القاتل كما حصل عشية "معركة الفرس" مع البحرية الأميركية في سنة 1988، يمكن لإيران المراوغة واستخدام الألغام البحرية والزوارق السريعة لاستمرار عرقلة الملاحة وتقوم كذلك بتمرير رسائل مثل تجربة إطلاق صاروخ باليستي إيراني في 24 يوليو حسبما أفادت وسائل إعلام أميركية. وبينما تعول إيران على ما تسميه قدرات استثنائية لبحريتها وتفوق تكتيكي، تدفع واشنطن نحو تنظيم تحالفها وإدماج الأوروبيين به. وهذا الوضع يمكن أن يتدحرج إلى اشتباك في منطقة ضيقة جغرافيا ومسرح عمليات جاهز إذا تخلله انزلاق أو خطأ قاتل بالرغم من عدم وجود قرار بالحرب لدى الأطراف المعنية.

في هذه الأثناء ظهرت مؤشرات على تراجع المشروع الأوروبي بصورته الواسعة، إذ قال متحدث باسم الخارجية الألمانية إنه "من السابق لأوانه الحديث عن أشكال محتملة لمشاركة ألمانية". وقالت وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورنس بارلي، إن الهدف ليس "تشكيل قوة يمكن النظر إليها كقوة تفاقم التوتر".

في مطلق الأحوال، بدت إيران متحفظة ومتشددة إزاء أي مشروع خارجي لبناء قوة بحرية لحماية أمن الملاحة في الخليج، لأنها تتمسك بالتحكم في أمن الممرات الدولية مع طرحها إقامة "تحالف سياسي وأمني مع جيرانها لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة"!

وبرزت في السباق الدبلوماسي المحموم المبادرة الروسية لتحقيق أمن واستقرار الخليج والشرق الأوسط، وهي تقوم على جملة إجراءات منها «إبرام اتفاقات للحد من الأسلحة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح، وحظر تكديس الأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار، والالتزام بالشفافية المتبادلة في المجال العسكري، والحوار بشأن العقائد العسكرية، وإنشاء خطوط ساخنة» ووضع أسس لبلورة نظام إقليمي مستقر.

كل هذه المشاريع والمبادرات الأمنية تصطدم بحائط الرفض الإيراني. وتشكو هذه المبادرات من تشكيك أميركي في فعالية أي تحرك أوروبي طالما لا يتكامل مع التحرك الأميركي في المنطقة. وفي المقابل هناك حرص أوروبي على التأكيد بأن التحالف الأمني لا يتعلق بحملة الضغط على إيران، بل يركز على حرية الملاحة.

وحسب مصادر دبلوماسية هناك تحفظ خليجي عربي على "رؤية موسكو" لأنها بحاجة إلى عمل طويل لإنضاجها خصوصا أنها "تتجاهل التجاوزات الإيرانية ومساعي زعزعة الأمن الإقليمي من جانب طهران، ولأنها تسعى إلى وضع تصور بعيد المدى لتسوية أزمات المنطقة، بينما تحتاج المنطقة إلى خطوات عاجلة وسريعة لنزع فتيل التوتر ووقف التجاوزات من جانب إيران". في المقابل، يرى مصدر روسي أن "الوضع خطر للغاية، وبما يكفي أن يتسبب خطأ واحد في نسف كل شيء".

والأدهى أن المحاولات السياسية في مأزق والدليل ما تسرب عن محادثات محمد جواد ظريف الأميركية حيث تبين أن الشروط والشروط المضادة لا تسمح باستئناف التفاوض (علما أن أملا في أن يأخذ الجانب الإيراني عرض ترامب لاستئناف التفاوض من دون شروط ساد لبعض الوقت في العاصمة الأميركية) من هنا أي خطأ غير مقصود أو عمل غير محسوب بدقة يمكن أن يسبب حربا أو مواجهة.

يتضح في الخلاصة أن التعرض لسلامة الملاحة في الخليج يمكن أن يشكل شرارة النزاع وليس هو عامل ردع في وجه استراتيجية أقصى الضغوط الترامبية. ولذا فإنه إذا لم تحصل متغيرات على المشهد، يتأكد حتى إشعار آخر الاضطراب الاستراتيجي العالمي والمأزق السياسي في الخليج ومجمل غرب آسيا وشرق المتوسط وصولا إلى بحر اليابان ومضيق كيرتش.

ترامب بريطانيا

بهاء العوام
كاتب سوري

حكومة من أكثرية مؤيدة لـ"البريكست" حتى ولو من دون اتفاق، هي أول إنتاج لرئيس الوزراء البريطاني الجديد بوريس جونسون. حكومة يمينية الطابع تحتاج إلى حسم كثير من الملفات الشائكة في وقت قصير، ربما يكون آخرها إنجاز "البريكست" في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر المقبل.

طلاق لندن وبروكسل بالنسبة إلى جونسون حتمية تاريخية لا مفر منها. يفضل أن يتم باتفاق ولكن لن يلغى لأي سبب كان. الطريق إلى الخروج ليس معبدا ورئيس الوزراء الجديد يدرك أنه يحتاج لإنجاز الكثير من الترتيبات الداخلية والخارجية قبل الموعد المحدد، ولكن ليس بالطرق الترامبية أبدا.

جونسون ليس كما يظن البعض نسخة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ربما يلتقيان في أولوية مصالح بلديهما في العلاقات الخارجية، ولكن لن يجسد جونسون شعار "بريطانيا أولا"، بذات الطريقة التي يمارس بها ترامب شعاره "أميركا أولا" منذ أن جاء إلى السلطة قبل ثلاث سنوات.

لا تشبه بريطانيا الولايات المتحدة في إمكاناتها وقدراتها، ولا يتشابه الرئيسان في الأدوات والأساليب. حقيقة أن لندن حليفة تاريخية لواشنطن لا تمنحها الاستثناء في سياسة ترامب، فالأدلة كثيرة وليس آخرها تخلي الولايات المتحدة عن بريطانيا في أزمة ناقلتها المحتجزة من قبل إيران.

الناقلة المحتجزة والملف الإيراني عموما يحتاجان إلى حسم من رئيس وزراء بريطانيا الجديد قبل الخروج. هو واحد من ملفات عدة يحتاج جونسون إلى مناقشتها مع الأوربيين على طاولة مفاوضات الخروج الجديدة ذاتها، التي ستكون أكثر وضوحا، وعملية أكثر مما كانت عليه في زمن تيريزا ماي.

الملفات الداخلية في الرعاية الصحية والاجتماعية بالإضافة إلى التعليم والأمن، لا تقل أهمية عن "بريكست" بالنسبة للشارع البريطاني، لذلك بدأ جونسون العمل عليها فورا، وهو يسابق الزمن فيها لأن البريطانيين ملوا الانتظار ولن يمنحوه رفاهية الوقت التي عاشتها سلفه تيريزا ماي.

يدرك جونسون أن عامل الوقت يضغط أيضا على معارضته. فهم يريدون النيل منه في أي زمان ومكان، ولكنهم يخشون اختيار لحظة خاطئة ينقلب فيها السحر على الساحر. وما رفض زعيم العمال جيرمي كوربين لدعوة الليبراليين الديمقراطيين في التصويت على الثقة بالحكومة الجديدة، إلا دليل على هذه الخشية.

تعرف المعارضة أن نسبة كبيرة من الشارع البريطاني تعوّل على رئيس الوزراء الجديد، وتعرف أيضا أن الانشقاقات التي تسببت بها استقالة ماي داخل حزب المحافظين لا تعني انهيار الحزب واستعداده للتخلي عن السلطة. الالتفاف حول جونسون حتى اللحظة الأخيرة سيكون خيار المحافظين تماما كما فعلوا مع ماي.

ثمة توقعات بأن يلجأ جونسون إلى الانتخابات المبكرة، إذا ما احتدمت المناقشات بينه وبين البرلمان حول الخروج. هذه التوقعات تتنبأ بفوزه بأغلبية كافية لتشكيل حكومة دون تحالفات مع أحزاب أخرى. وهو أمر وارد ولكنه مشروط باستعداد البلاد فعلا للخروج دون اتفاق، أو بالحصول على اتفاق جديد مع بروكسل.

ثلاثة أشهر قبل موعد الخروج ستكون بالتأكيد أصعب اختبار لجونسون في حياته السياسية. لا يحلم البريطانيون برئيس أقصر حكومة في تاريخ البلاد، وإنما بقائد يخرج ببريطانيا من مأزق "الخروج"، وإن كان من أصول تركية وليس سليل ملوك.

حماس «الإيرانية» ليست أفضل من حماس «القطرية»

فاروق يوسف
كاتب عراقي

مرة أخرى تعود حركة حماس الفلسطينية إلى أحضان إيران. لكنها تعود هذه المرة بشرط تخليها عن ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين.

لم يكن ذلك شرطا معلنا غير أن التمهيد لتلك العودة من خلال إعادة العلاقات مع النظام السوري يفصح عنه. فـ"حماس" كانت إلى وقت قريب مؤيدة لنشاط الجماعات المسلحة المعارضة التي ينتمي جلها إلى جماعة الإخوان.

كما أن حماس تلتقي في الكثير من مبادئها السياسية مع جماعة الإخوان المسلمين وقد حامت الشبهات حول تلك العلاقة أثناء السنة اليتيمة التي حكم فيها محمد مرسي مصر ممثلا للإخوان.

كانت حماس ولا تزال تستلم تمويلا محدودا من قطر بموافقة إسرائيلية. غير أن قطر وبسبب القوانين الأميركية الخاصة بتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية صارت تواجه مشكلات حقيقية في إيصال الأموال إلى حماس وهو ما دفعها إلى الاستعانة بإسرائيل التي لا توافق إلا على ما يسد الرمق. وهو ما لا يرضي قادة حماس الذين يتطلعون إلى استثمار مقاومتهم على الصعيد المالي لذلك دخلوا من باب الضائقة المالية إلى المحور الإيراني.

قادة حماس يعرفون جيدا قواعد اللعبة. وهي لعبة صارت مفضوحة.

صلتهم القديمة بالنظام الإيراني تؤهلهم للعب بمشاعره بالرغم من أنهم يدركون أن ذلك النظام سيستعملهم بدهاء باعتبارهم دمى في مسرحه الذي يضيق ويتسع.

من جهته فإن النظام الإيراني لا يكترث كثيرا بالدافع الانتهازي الذي يقف وراء عودة حماس الطوعية إلى محوره.

الحديث عن المبادئ من أجل التسويق شيء وتطبيقها شيء آخر.

في هذا الوقت العصيب الذي تمر به إيران يمكن لحماس أن تكون نافعة وهو ما يدركه قادة حماس. إيران في حاجة إلى مَن يقف معها بأي ثمن. لا شيء من الخديعة بين الطرفين. هما يقفان عند حدود المنفعة المتبادلة.

طبعا ستكون الفكاهة في ذروتها حين يتعلق الأمر بالعدو المشترك "إسرائيل".

لن تعترض قطر على انهيار رعايتها لحماس غير أنها ستفقد مناسبة "شرعية" للاتصال المباشر بإسرائيل. كما أن صور خامنئي ستحل محل صور تميم. أمران مزعجان غير أن شعور قطر بأن الرعاية الجديدة إيرانية سيخفف من انزعاجها.

ليس من المستبعد أن تكون حماس قد نسقت مع القطريين في ما يتعلق بتحولها الانتهازي. الأمور تحت السيطرة بالنسبة للجميع.

أما بالنسبة لإسرائيل فإن حركة حماس وإن كانت لا تشكل خطرا عليها فإنها في انتقالها إلى الولاء الإيراني ومن خلاله إلى الولاء السوري قد تسبب لها في بعض الإزعاج. فـ"حماس" بضاعتها مكشوفة بالنسبة لإسرائيل. حماس ليست حزب الله. وغزة ليست لبنان.

ربما صارت إسرائيل تشعر بالملل من تدمير غزة. لذلك فإنها قد تبحث عن حلول أخرى لعلاقتها الشائكة بحماس. وهو ما يخيف قادة حماس ويردعهم عن القيام بمغامرة جديدة.

سيكون الوضع آمنا على جبهة غزة. ذلك ما يمكن أن تضمنه إيران في حال سعت إسرائيل إلى تليين الموقف الأميركي. فهل ستكون حماس وسيطا بين إيران وإسرائيل في ذلك الاتجاه؟

على الفلسطينيين أن يتوقعوا ذلك.

ليس مهما أن تنتقل حماس من محور الإخوان إلى محور إيران، فليس هناك فرق بين الطرفين. المهم أن حماس لم تعد تضع النضال الوطني الفلسطيني هدفا لها. كل ما تقوم به يدخل في حسابات الربح والخسارة في الاستثمار بالقضية الفلسطينية في ميدان الصراع في المنطقة.

لقد اختطفت حركة حماس قطاع غزة لتضعه في مزاد النزاعات الدولية. إنها تقبض من جميع الأطراف لا من أجل تحسين الأوضاع المعيشية في القطاع بل من أجل إثراء زعمائها.

لن يكون هناك فرق بين حماس الإيرانية وحماس القطرية بالنسبة لإسرائيل إلا بما تقدمه من خدمات على مستوى المعلومات.

يوما ما سنكتشف أن حركة حماس باعت الجميع لإسرائيل بثمن بخس.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk